الأمم المتحدة

A/63/540

الجمعية العامة

Distr.: General
12 November 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والستون

البنود ٤٤ و ٥٣ و ١٠٧ من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

رسالة مؤرخة ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لغواتيمالا وسويسرا لدى الأمم المتحدة

باسم وفود كل من إسبانيا، وإندونيسيا، وأيسلندا، والبرازيل، وبنين، وبيرو، وجمهورية تترانيا المتحدة، وفنلندا، وكندا، ومدغشقر، والمكسيك، والنرويج، ونيجيريا، وهندوراس، نتشرف بأن نحيل طيه الموجز التنفيذي للتقرير الختامي للجنة التمكين القانوني للفقراء، المعنون ''القانون في خدمة الجميع''.

وبالنظر إلى أهمية التقرير وصلته بعمل الأمم المتحدة، ولا سيما في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، نرجو ممتنين إصدار هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما من وثائق دورة الجمعية العامة الثالثة والستين، في إطار البنود ٤٤ و ٥٣ و ١٠٧ من جدول الأعمال.

(توقيع) غيرت **روزنتال**
الممثل الدائم لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) بيتر **موريز**
الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة

281108 281108 08-60033 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لغواتيمالا وسويسرا

[الأصل: بالإسبانية والإنكليزية والعربية والفرنسية]

إن شبح الفقر الذي يخيم على العالم، مع ما يلازمه من معاناة ناجمة عن العوز والخوف يمثل حقيقة رسخت في أذهان الناس لأمد طويل، حتى أصبح الفقر بالنسبة إليهم جزءا طبيعيا ومحتوما من الوضع البشري. وربما بدت تلك فرضية منطقية، في سالف الزمان عندما كان الصراع حول البقاء دون غيره هو الغالب على حياة معظم البشر، بل لعلها كانت فرضية حتمية. على أنه، في عصرنا هذا، قد توفرت لنا كافة السبل لإتاحة فرص النمو الاقتصادي للجميع ففي العقود الستة المنصرمة وحدها تولد من الثروة ما يفوق ما وجد منها في تاريخ البشرية بأسره. لذا لم يعد من الممكن القول بأن الفقر أمر طبيعي أو حتمي.

ورغم أن الكثيرين قد أصابوا حظا من هذا الرخاء، إلا أن الأكثرية الكاسحة من سكان العالم لم تنل نصيبها منه، حيث ما زالوا يعانون الحرمان، وتفنى حياتهم دون الاستفادة مما ولدوا به من مواهب.

ولننظر إلى منطقة أفريقيا جنوب الصحراء التي تخلفت عن تحقيق أي من الأهداف الإنمائية للألفية، وإلى الفقر المدقع القائم في كل قارة من قارات الأرض. إن الإحصائيات زاخرة بأعداد البشر الذين يعيشون في فقر مدقع بسبب التدني الشديد لدخلهم، دونما اعتبار لحجم ما يبذلونه من جهد في العمل. وليس نقص الدخل سوى بعد واحد من أبعاد مشكلة الفقر.

وتدفع هذه اللجنة بأن هناك أربعة بلايين إنسان حول العالم محرومين من أية فرصة لتحسين ظروفهم المعيشية والخروج من أسر الفقر، حيث تم إقصاؤهم خارج نطاق سيادة القانون[(١)] وهؤلاء الرجال والنساء والأطفال، سواء كانوا يعيشون تحت خط الفقر أو أعلاه

(١) جاء في دراسات ميدانية أجريت في ٢٠ بلدا منذ عام ١٩٩٨ بناء على طلب حكومات، من غواتيمالا وبوليفيا وبنما وهندوراس والأرجنتين والمكسيك وهايتي والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وإكوادور وكولومبيا وبيرو وتترانيا ومصر وألبانيا والفلبين وإثيوبيا وجورجيا وغانا وباكستان، ووفقا للتقديرات المتحفظة لمعهد الحرية والديمقراطية (ILD) أن ما بين ٧٠ و ٩٠ بالمائة من سكان الحضر والريف في تلك البلدان يعيشون خارج نطاق القانون. وعند تطبيق تلك النتائج على أوضاع ١٧٩ دولة نامية ومن بلدان الاتحاد السوفيتي السابق، ووفقا لمستوى تطور الإطار المؤسسي بها، وجد أن ٨٥ بالمائة من السكان يعيشون في مناطق خارج نطاق القانون. وبالنظر إلى عدد السكان البالغ ٤,٩ بلايين نسمة في تلك البلدان البالغ عددها ١٧٩ بلدا كان الاستنتاج بأن نحو ٤,١ بلايين نسمة يعيشون في مناطق خارج نطاق القانون.

وجاءت دراسات أجراها عدد من المنظمات الأخرى لتؤكد هذا الرقم حيث قدرت منظمة العمل الدولية في إصدار عام ٢٠٠٢ من *Indicators of the Labour Maker* (مؤشرات أساسية لسوق العمل) بأن 'ما يزيد عن ٧٠ بالمائة من قوة العمل في البلدان النامية تعمل في إطار اقتصاد غير رسمي'. وبالنظر إلى من يعولهم هؤلاء العمال نجد أن ٤,٣ بلايين نسمة على الأقل في تلك البلدان يعتمدون على أنشطة غير نظامية

بعض الشيء، يفتقرون إلى أية حقوق أو أوجه للحماية تتوفر تحت مظلة القانون. وبالرغم من أن هؤلاء قد يعدون مواطنين في البلد التي يعيشون فيها، فإن مواردهم، المتواضعة على أفضل تقدير لا يمكن حمايتها أو زيادتها بصورة ملائمة. ومن ثم، فإن غياب الأصول أو الافتقار إلى العمل ليس هو ما يعوق هؤلاء الناس، ولكن كون تلك الأصول وذلك العمل غير آمن أو محمي وكذلك أقل إنتاجية مما يجب بكثير هو ما يكبلهم. على أن هناك جوانب أخرى للضعف فمجتمعات الشعوب الأصلية قد يغيب عنها التمثيل السياسي وتنتهك حقوقها الإنسانية. وتعاني النساء الفقيرات، إضافة إلى ما يجدنه من إقصاء اجتماعي نتيجة لفقرهن وجنسهن، من الحرمان من حقهن في الميراث. واستنادا إلى ما سبق، يمكن القول إن تفشي الفقر في عصرنا هذا هو من صنع المجتمع نفسه.

ففي بلدان كثيرة للغاية، تحول القوانين والمؤسسات والسياسات المنظمة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والسياسية دون حصول قسم كبير من المجتمع على فرصة للمشاركة بندية. فقواعد اللعبة ذاتها غير عادلة. وهذا الأمر ليس مرفوضا أخلاقيا فحسب، ولكنه يعوق التنمية الاقتصادية ويمكن أن يؤدي مباشرة لتقويض الاستقرار والأمان. ولن تتغير نتائج الحوكمة – أي الأثر التراكمي للسياسات والمؤسسات على حياة الناس – ما لم تتغير عمليات الحوكمة نفسها بصورة جوهرية.

اللجنة ...

تم إنشاء لجنة التمكين القانوني للفقراء لمواجهة هذا التحدي. وهي تتألف من ٢٥ مفوضا، بينهم رؤساء سابقون لدول وحكومات ووزراء وحقوقيون وباحثون اقتصاديون وغيرهم من كبار صانعي السياسات من الشمال والجنوب والشرق والغرب. ولدينا في اللجنة وجهات نظر مختلفة حول سلبيات وإيجابيات العولمة، ولكننا نتفق جميعا على حتمية إيجاد سبل أفضل لمحاربة الفقر والإبعاد الاجتماعي. وقد عقدنا خلال الأعوام الثلاثة الماضية ٢٢ عملية استشارية وطنية مع ممثلين من الحكومات والأكاديميين والمجتمع المدني والحركات الشعبية المحلية. كما شكلنا خمس فرق عمل فنية قدمت تقارير متخصصة.

في اكتساب قوت يومهم. وجاءت تقديرات معهد البنك الدولي (WBI) مستخدمة التعريفات التقليدية للعمالة الناقصة والفقر، بأرقام مماثلة لما سبق. وقد قام معهد البنك الدولي بتنظيم برنامج: ' *Inclusive and Sustainable Business Opening Markets to the Poor*' (عمل شامل ومستدام: فتح الأسواق أمام الفقراء)، يهدف دعم استراتيجيات أعدها تنفيذيون من القطاع الخاص مع قادة من القطاع العام لخلق فرص 'لأربعة بلايين فقير حول العالم'.

وقد أصبحت تقديرات معهد الحرية والديمقراطية معيارا دوليا، استخدم، على سبيل المثال، في دراسة دعمها مصرف التنمية للبلدان الأمريكية والمؤسسة المالية الدولية ومجموعة البنك الدولي وشركة ميكروسوفت ومؤسسة شل، وكذلك كتاب هاموند الذي صدر لاحقا بعنوان *The Next 4 Billion: Market Size and Business Strategy at the Base of the Pyramid* (آذار/مارس ٢٠٠٧).

ونستند في عملنا باللجنة على ما لدينا من خبرات، كما نطلع على كل ما كتب ويتصل بموضوع بحثنا ونتحدث مع أشخاص من مختلف الاتجاهات ويدور النقاش بيننا وبين صناع السياسة المحليين والدوليين وبيننا داخليا كأعضاء باللجنة. ولقد رأينا وسمعنا عن قصص النجاح ونؤمن بأن هناك أدلة قاطعة على أن الناس بإمكانهم أن ينعموا بالرخاء عند ما تتوافر لهم وسائل الحماية التي تكفلها سيادة القانون.

... وتقييمها للموقف: أربعة بلايين إنسان مستبعدون من حسابات العالم

تؤمن اللجنة بأن الفقر هو وضع من صنع الإنسان، سواء بفعله أو بامتناعه عن الفعل، وبأنه يمثل فشلا للسياسات العامة وللأسواق. كما ترى أنه في البلدان الغنية، يحظى الناس بفرصة أفضل للوصول إلى العدالة والحصول على حقوقهم، كعمال أو أصحاب نشاط تجاري أو ممتلكات. ويرتكز ما يحدث مؤخرا من تكون سريع للثروة على العديد من أوجه الحماية والمبادئ والأدوات القانونية المنظمة لأشياء مثل المنظمات التجارية والشركات والأصول القابلة للتداول والعقود واتحادات العمال ورأس المال المشترك والتأمين والملكية الفكرية. ورغم وجود نفس أوجه الحماية والأدوات في العديد من البلدان النامية، فإن الأغلبية الكاسحة لا تستطيع الوصول إليها. وبالرغم من هذه الحقيقة فإن الأسس القانونية للأعمال الحرة والتوظيف ومعاملات السوق، عادة ما تعد أمورا مفروغا منها في النهج التقليدية في تناول التنمية والنظرية الاقتصادية الثابتة. حيث يُفترض أن العقود وحقوق الملكية توضع بوضع التنفيذ ونادرا ما يؤخذ في الحسبان ما يجري في الاقتصاد غير الرسمي. وحقيقة الأمر أن معظم مبادرات التنمية تركز على الاقتصاد الرسمي والنظام القانوني الرسمي والمؤسسات القائمة على المستوى الوطني دون المستوى المحلي.

على أن معظم الفقراء لا يحيون تحت مظلة القانون، ولكن على مبعدة منه ومما يوفره من حماية وفرص. فحياتهم وسبل معيشتهم تحكمها المؤسسات والأعراف المحلية غير الرسمية، وفي كثير من الأحيان إذا كانوا غير مستبعدين من النظام القانوني يكون ذلك النظام أداة لقمعهم. ونتيجة لافتقار هؤلاء الفقراء لحقوق معترف بها، يكونون عرضة للإساءة من جانب السلطات التي تعاملهم بتمييز وتتقاضى منهم الرشى أو تتحيز لمصالح الأقوياء الراغبين في منع الفقراء من منافستهم اقتصاديا أو الساعين لطردهم من أرضهم. ولمثل هذا التمييز تبعات هائلة.

فقد وجدت اللجنة أن أربعة بلايين إنسان على الأقل مستبعدون من نطاق سيادة القانون. ولا ينتفع بالقواعد واللوائح القانونية سوى الأقلية من سكان العالم. بينما تحيا

الأغلبية خارج نطاق القانون، حيث لا تستطيع الاعتماد على حمايته، وتعجز عن الدخول إلى الأسواق المحلية أو العالمية بطبيعة الحال.

التمكين القانوني للفقراء كاستراتيجية للتنمية

متى أصبح القانون في خدمة الجميع، فإنه سيحدد ما للجميع من حقوق وما عليهم من التزامات مع إنفاذ تلك الحقوق والالتزامات. وهو ما سيسمح للأفراد بالتفاعل فيما بينهم في مناخ تسوده الثقة ولا تعصف به المفاجآت. لذا فإن سيادة القانون ليست مجرد أداة تجميل في عملية التنمية، ولكنها مصدر حيوي للتقدم. فمن خلال سيادة القانون تنشأ بيئة يمكن فيها لجميع أشكال الإبداع البشري أن تزدهر وللرخاء أن يتحقق. وتدرك اللجنة أن التمكين القانوني هو عملية تغيير منهجية يمكن من خلالها للفقراء والمستبعدين أن يستفيدوا من سلطة القانون والنظام القانوني والخدمات القانونية لحماية حقوقهم ومصالحهم والارتقاء بها كمواطنين وكفاعلين في النشاط الاقتصادي.

والقانون هو النظام الأساسي الذي تستند إليه مؤسسات المجتمع الحيوية كافة. ولا يمكن لاقتصاد السوق الحديث أن يعمل في غياب القانون، وحتى يمكن للسلطة نفسها أن تصبح قوة شرعية، لا بد أن تخضع لحكم القانون. كما أن وجود سوق مزدهرة شاملة يمكن أن يوفر للحكومات الوطنية الحيز المالي الكافي لتمكينها من القيام بمسؤولياتها على نحو أفضل. والعلاقة بين المجتمع والدولة والسوق علاقة تكافلية. فعلى سبيل المثال، لا تعكس السوق حالة الحريات الأساسية مثل حرية تكوين الجمعيات وحرية التنقل فحسب، ولكنها توجد أيضا الموارد اللازمة لتوفير حقوق الإنسان بمختلف أشكالها ودعمها وإنفاذها. ومن خلال هذه العمليات التي تمكن الفقراء من الحصول على حقوقهم وتحصيل فوائد ما يتوفر لهم من فرص جديدة، يمكن تحقيق معنى المواطنة – أي باختصار التمكين القانوني.

وإذا كان القانون عائقا أمام الفقراء الراغبين في تحسين أوضاعهم، وإن رأوه عقبة في سبيلهم نحو الكرامة والأمن، فسيتم عندئذ نبذ فكرة القانون كمؤسسة شرعية. أما إذا تم قبول القانون واستيعابه بوصفه سبيلا للحماية وتكافؤ الفرص، يضمن عدالة العملية القانونية وحيادها، فسيكون القانون حينئذ محترما باعتباره أساس العدالة.

وليست هناك حلول فنية سريعة لعملية التنمية. فحتى تضمن الدول لمواطنيها الحق في الحماية، يمكن، بل لا بد للأنظمة أن تتغير، وأن يكون ذلك التغيير منهجيا. ويمثل التمكين القانوني قوة مركزية في عملية الإصلاح هذه. وتستلزم تلك العملية من الدول أن تلتزم بواجباتها نحو احترام حقوق الإنسان وحمايتها وتطبيقها كما تستلزم حصول الفقراء على المزيد من حقوقهم واستفادتهم من الفرص النابعة من تلك الحقوق، وذلك من خلال

مجهوداتهم الشخصية وكذلك جهود مؤيديهم وشبكات المساندة الأوسع نطاقا والحكومات وتستند عناصر التمكين القانوني إلى روح ونص القانون الدولي لحقوق الإنسان وبخاصة في المادة رقم ١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تنص على ما يلي: ''يولد جميع الناس أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق''.

الديمقراطية: وسيلة لا غنى عنها وغاية عادلة

إن الكلمات الرائعة لإعلان حقوق الإنسان، والتي كتبت منذ ٦٠ عاما، تلقى قبولا عالميا، ولكنها قلما تتحول إلى فعل. فإذا ما كان الفقراء سيمكنون قانونيا، لا بد أن يحظوا بحقوق فعالة محمية بموجب القانون. وهي تشمل الحق في التصويت والحق في حرية التعبير والحق في المحاكمة وفقا للأصول القانونية. والغاية الأساسية للمجتمعات الديمقراطية هي توفير تلك الحقوق ومواجهة التحدي المستمر للقيام بذلك بصورة متسقة وعادلة. ويمكن للمنظمات الدولية، الإقليمية منها والعالمية، المساعدة في دعم إقامة مؤسسات ديمقراطية بمختلف الوسائل.

وقد حذر البعض من العمل على إرساء الديمقراطية فيما تظل سيادة القانون غير كاملة. وتختلف اللجنة مع وجهة النظر تلك. ذلك أن الديمقراطية والتمكين القانوني روحان متآلفتان، ويستحسن أن تسيرا جنبا إلى جنب بدلاً من أن تلي أحداهما الأخرى. وفي غياب التمكين تفقد المجتمعات الفوائد المصاحبة لحرية تدفق المعلومات والنقاش المفتوح وطرح الأفكار الجديدة. وفي الوقت نفسه لا تخضع الحكومات للمساءلة عما تبنته من سياسات غير حكيمة. لذا لا يوجد نظام ديمقراطي تعرض لأزمة مجاعة، كما تشير الاتجاهات التي تم رصدها لأنظمة الديمقراطية عبر عدة عقود إلى أنها الأقل ميلا للتورط في نزاعات. ومع أنه لا يوجد، بطبيعة الحال، نموذج واحد للديمقراطية، فإن التعبير عن احتياجات الفقراء كثيرا ما يتم بصورة أفضل عندما تُتخذ القرارات على نحو لا مركزي على المستوى المحلي. ويعد المبدأ الجوهري المؤسس للديمقراطية بكافة أشكالها هو اكتساب السلطة لشرعيتها من خلال تعبير الشعب الحر عن إرادته. ومن ثم فإن تعزيز الديمقراطية أمر لا غنى عنه لتحقيق التمكين القانوني.

للمصلحين: المقاومة والمكافأة

إن إجراء تحول اجتماعي يفضي إلى الوعي بمصالح الفقراء ووجودهم يقتضي إجراء إصلاحات قانونية وسياسية واجتماعية واقتصادية شاملة وليس من المحتمل على المدى القصير، أن يبدو الإصلاح خيارا يسيرا. إلا أنه سيعود بالفائدة على القيادة التي تتبناه. فمتى

وجد الفقراء الحماية والفرصة في النظام القانوني، ستصبح الفوائد العملية حقيقة ماثلة. ومن ذلك أنه عندما يصبح الاقتصاد غير الرسمي موثقا، سيتسع الوعاء الضريبي ويزداد عائد التنمية الوطنية. وستؤدي المكاسب الاقتصادية إلى توسيع الأسواق المحلية وزيادة النشاط المالي على جميع المستويات. ومع اتساع نطاق سيادة القانون، تبدأ شبكات الاستغلال التي تستترف الضعفاء من المشاركين في الاقتصاد غير الرسمي في التفكك، ويزداد عدد من سيجدون مصلحتهم في القضاء على الجريمة والحفاظ على نظام اجتماعي سلمي. ومع حدوث هذا التحول يكتسب الإصلاح قوة دفع وتكتسب الحكومات التي تبنت أفكارا إصلاحية المزيد من المصداقية، بين الدوائر السياسية التي لم يكن لها صوت مسموع من قبل. وبهذا يصبح التمكين القانوني شاهدا على التقدم وتجسيدا قويا له.

ولا يعد التمكين القانوني بديلا عن مبادرات التنمية الهامة الأخرى، كضخ المزيد من الاستثمارات في مجال التعليم والخدمات العامة والبنية الأساسية، وتعزيز المشاركة في النشاط التجاري وتخفيف آثار التغيرات المناخية والتكيف معها: بل يعمل التمكين القانوني على تكملة كل منها ومضاعفة تأثيرها عن طريق خلق الظروف المواتية للنجاح. ويحتاج من يعيشون في ظل فقر مدقع إلى مساعدة فورية وعمليات تدخل خاصة وموجهة. ويعد توفير التعليم المتميز، خاصة للفتيات، أحد أكثر أشكال المساعدة إلحاحا. واللجنة على اقتناع بأن تلك البلايين الأربعة من البشر المستبعدين يمتلكون قدرات بالغة الأهمية. فإذا ما تم إصلاح الدول والقوانين بما يسمح بالاعتراف بحقوق الفقراء على نحو ملائم، وإذا ما عمل القانون على خدمة الجميع، فإن هؤلاء المستبعدين سيبدأون على الفور في تجاوز ظروفهم الحالية والإسهام في حل مشكلات اقتصادية واجتماعية تبدو دون مشاركتهم مزمنة مستعصية.

الركائز الأربع للتمكين القانوني للفقراء

قامت اللجنة، في سياق مشاوراتها، واستنادا إلى حصيلة الأعمال التي اضطلعت بها فرق العمل المتخصصة التابعة لها، وبوضع جدول أعمال شامل للتمكين القانوني يضم أربع ركائز أساسية يجب أن تشغل موضعا محوريا في الجهود الوطنية والدولية لتوفير الفرص والحماية للفقراء. ولن يتحقق التمكين القانوني إلا من خلال تغيير منهجي يهدف إلى تحرير الإمكانات المدنية والاقتصادية للفقراء. ويضم جدول أعمال اللجنة ما يلي: إمكانية اللجوء إلى القضاء وسيادة القانون وحقوق الملكية وحقوق العمل و"الحقوق التجارية"[٢]. وتدعم

(٢) ينبغي ألا يُنظر إلى الحقوق التجارية بوصفها مصطلحا قانونيا جديدا، ولكن بوصفها حقوقا مستمدة من الحقوق القائمة والمرتبطة بالأعمال التجارية للأفراد، وقد جُمعت في هذا المصطلح على أساس دورها الحيوي في كفالة أسباب المعيشة للفقراء.

هذه الركائز الأربع بعضها البعض وتستند كل منها على الأخرى. ومع تحقيق التقارب والتلاحم بين تلك الركائز يصبح التمكين القانوني أمرا ممكنا.

الركيزة الأولى: الوصول إلى العدالة وسيادة القانون

إن الحق الأول هو ذلك الذي يضمن الحصول على كافة الحقوق الأخرى، وهو: الوصول إلى العدالة وسيادة القانون. يستحيل تحقيق التمكين القانوني عند حرمان الفقراء بحكم القانون أو بحكم الأمر الواقع من الوصول إلى نظام للعدالة ذي أداء منضبط.فمتى وجدت قوانين عادلة تنص على الحقوق والالتزامات المجتمعية تؤدي إلى إنفاذها، يعود ذلك على الجميع، لا سيما الفقراء، بفوائد لا تحصى. ويعد ضمان تحقيق المساواة في إمكانية الوصول إلى العدالة أمرا صعب المنال، ولكنه ضرورة لازمة أيضا لتحقيق التقدم. فحتى وإن كان النظام القانوني المعمول به شاملا وعادلا من الناحية الفنية، فلن يمكن تحقيق هذه المساواة إلا مع ضمان التزام مؤسسات الدولة والمؤسسات العامة. ويجب أن تعمل إجراءات التمكين القانوني في هذا المجال على تحقيق ما يلي:

- ضمان حصول جميع الأفراد على الحق الأساسي المتمثل في التمتع بهوية قانونية وضمان قيدهم في السجلات الرسمية عند الولادة؛
- إبطال أو تعديل القوانين واللوائح المتحيزة ضد حقوق الفقراء ومصالحهم وسبل معيشتهم؛
- تسهيل إنشاء منظمات وائتلافات تابعة للدولة والمجتمع المدني تضم مساعدين قانونيين يعملون لصالح الفئات المستبعدة؛
- تأسيس منظومة شرعية تنظم احتكار الدولة لوسائل الإكراه، وذلك على سبيل المثال، من خلال القيام بأعمال الشرطة على نحو فعال وغير منحاز؛
- العمل على زيادة إمكانية الوصول إلى النظام القضائي الرسمي وأنظمة إدارة الأراضي والمؤسسات العامة ذات الصلة من خلال الاعتراف بالإجراءات القانونية العرفية وغير الرسمية والتي يكون الفقراء على دراية بها بالفعل مع دمجها في النظام الرسمي؛
- تشجيع المحاكم على منح مصالح الفقراء الاهتمام الواجب؛
- دعم الآليات اللازمة لتفعيل السبل البديلة لتسوية المنازعات؛
- تعزيز سبل الحصول على الخدمات القانونية وتوفيرها ضمن إطار مؤسسي حتى يتسنى للفقراء معرفة القوانين ويكون بمقدورهم الاستفادة منها؛

- دعم الإجراءات الملموسة الرامية لتحقيق التمكين القانوني للمرأة والأقليات واللاجئين والأشخاص المشردين داخليا والشعوب الأصلية.

الركيزة الثانية: حقوق الملكية

تعد الملكية سواء الفردية أو المشتركة مع آخرين أحد حقوق الإنسان. ويتألف نظام الملكية الذي يعمل بكفاءة تامة من أربع وحدات أساسية: نظام للقوانين يحدد مجموعة متكاملة من الحقوق والالتزامات التي ترسم شكل العلاقة بين الأفراد والأصول على نحو يعكس التعددية والتنوع اللذين تتصف بهما أنظمة الملكية في جميع أنحاء العالم؛ ونظام للحوكمة؛ وسوق فعال لتبادل الأصول؛ وأداة للسياسات الاجتماعية. ويمكن لكل مكون من هذه المكونات أن يصاب بالقصور، وبالتالي أن يعمل ضد مصلحة الفقراء.

وعندما يعمل النظام بكامل طاقته، فإنه يصبح وسيلة لإدماج الفقراء في نظام الاقتصاد الرسمي وآلية تعمل على الارتقاء بمستواهم الاجتماعي. أما إذا انتاب النظام بأكمله أو أحد مكوناته قصور ما، فسيُحرم الفقراء من الفرص أو يتعرضون للتمييز.

ونظرا لعنصر المخاطرة الذي تنطوي عليه بالطبيعة الإصلاحات المطلوبة لحقوق الملكية، فإنه يجب تركيز كامل الاهتمام صوب تأمين حقوق الفقراء. فالنساء، اللائي يشكلن نصف سكان العالم، لا يملكن سوى ١٠ بالمائة فقط من حجم الممتلكات الموجودة في العالم. كما تتعرض الشعوب الأصلية وفئات أخرى إلى معاملة تتصف بالتمييز بصورة صارخة. ولضمان الحقوق الجماعية، يلزم اللجوء إلى أساليب قانونية مبتكرة. ويندرج إمداد الفقراء المعدمين بحقوقهم وبسبل الحصول على الأصول ضمن عمليات التدخل الاجتماعي المباشر.

وكي تحقق الأصول مستوى كاملا من الإنتاجية، يجب الاعتراف بها بشكل رسمي من خلال نظام يضم حقوق الملكية الفردية والملكية الجماعية.

ويشمل هذا إقرار الحقوق العرفية. فإثبات تلك الحقوق في سجلات موحدة وصكوك ملكية وعقود، وفقا للقوانين المعمول بها، من شأنه توفير الحماية للأسر المعيشية والأعمال التجارية. ويجب عدم اللجوء إلى خيار عمليات الإخلاء إلا في ظروف تتهدد فيها السلامة المادية لحياة الأفراد وممتلكاتهم أو حيث تقع انتهاكات للاتفاقات التعاقدية أو في ظل إجراءات عادلة لنزع الملكية للمصلحة العامة. ويجب أن يتم التطبيق من خلال عملية قانونية سليمة وبشكل يتسم بالنزاهة والاستقلالية مع إمكانية الطعن فيها، فضلا عن دفع كافة التعويضات المستحقة عن عملية الإخلاء. وينبغي ألا تقتصر سبل حماية حقوق الملكية، ومن بينها ضمان الحيازة، على القانون فحسب، بل يجب كذلك حمايتها من خلال ربط ملكية

الفقراء بمصلحة مجتمعية عريضة (عبر التوسع في تأكيد ضمان الحيازة). وبذلك تتوافر للفقراء الفرصة لاستخدام الملكية كضمان للحصول على الائتمان، من قبيل القروض التجارية أو الرهن العقاري. ويشجع هذا على الامتثال من خلال ربط أصحاب الأملاك بالأصول والأصول بمحال الإقامة ومحال الإقامة بعملية الإنفاذ، مما يجعل من مساءلة الأفراد أمرا ممكنا. وبالتالي، يمكن أن تؤدي إصلاحات نظام الملكية إلى تعزيز الحصول على الهوية القانونية والوصول إلى العدالة. وتؤدي سجلات الملكية إلى توحيد الترتيبات القانونية المتفرقة في إطار نظام قانوني متوافق. ويؤدي ذلك إلى دمج الأسواق المحلية المشتتة وتمكين الأعمال التجارية من البحث عن فرص جديدة خارج محيطها المباشر، مع وضعها في السياق القانوني، حيث يتم توفير الحماية اللازمة لها من خلال عملية قانونية سليمة ومن خلال وحدة الغرض. ولا بد لإجراءات التمكين القانوني في هذا المجال أن تحقق ما يلي:

- تدعيم إقامة نظام إدارة فعال للملكية الفردية والجماعية في إطار السعي لدمج الاقتصاد غير الخاضع لسلطة القانون في الاقتصاد الرسمي ولضمان سهولة تعامل جميع المواطنين معه؛
- ضمان إمكانية إنفاذ القانون فيما يخص كافة الملكيات المعترف بها في كل دولة بموجب القانون وإمكانية حصول جميع الملاك على نفس الحقوق والمعايير؛
- خلق سوق قوي شفاف لتبادل الأصول يسهل الوصول إليه ويخضع للمساءلة؛
- توسيع النطاق الذي تتوافر من خلاله حقوق الملكية، بما فيها ضمان الحيازة، من خلال السياسات الاجتماعية والسياسات العامة الأخرى مثل إمكانية الحصول على المساكن والقروض المنخفضة الفائدة وتوزيع أراضي الدولة؛
- تدعيم نظام شامل لحقوق الملكية يعترف تلقائيا بالممتلكات العقارية وغير المنقولة التي يشتريها الرجال باعتبارها ممتلكات مشتركة بينهم وبين زوجاتهم بموجب زواج رسمي أو عرفي.

الركيزة الثالثة: حقوق العمل

قد يقضي الفقراء معظم ساعات يومهم في مكان العمل، ليحصلوا منه بالكاد على ما يقيم أودهم. لكن العمل ليس سلعة. ولا بد كما يجري الاعتراف بملكية الفقراء وأصولهم المادية، أن يُعترف بصورة فعالة بأهم ما يمتلكونه من أصول، ألا وهو العمل ورأس المال البشري. إن شرعية، بل وحتى مقبولية، النظام الاقتصادي تعتمد في المقام الأول على حقوق العمل الأساسية، شأنها في ذلك شأن تنمية رأس المال البشري اللازم لتحقيق النمو المستدام.

وبدوره يعتمد التحسين المتواصل لحقوق العمل والحقوق الاجتماعية على نجاح اقتصاد السوق. ولا بد من التخلص من النسق النمطي المتهالك المتسبب في انخفاض الإنتاجية والدخول وارتفاع المخاطر والقيام بدلا من ذلك بتحقيق المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وبرنامج توفير عمل لائق وتفعيل استراتيجية توفير الحماية والفرص للعاملين في الاقتصاد غير الرسمي، وهو مزيج يُوصف بأنه عقد اجتماعي عالمي ناشئ يتمثل فيما يلي:

- احترام الحرية النقابية وتشجيعها وتحقيقها بما يتيح تعزيز هوية الفقراء من العاملين والارتقاء بقدرتهم على التعبير وتمثيلهم في الحوار الاجتماعي والسياسي المتعلق بعملية الإصلاح وصيغتها؛
- تحسين نوعية لوائح العمل وأداء مؤسسات سوق العمل؛ بما يخلق تكاملا بين سبل حماية الفقراء ومعدل إنتاجيتهم؛
- ضمان التطبيق الفعال لمجموعة من المعايير الدنيا لحقوق العمل الخاصة بالعمال والمشروعات القائمة في إطار الاقتصاد غير الرسمي، تتقيد بإعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وتنطلق لما هو أبعد؛
- زيادة المتاح من فرص العمل في إطار اقتصاد السوق المتنامي والأكثر شمولا؛
- توسيع نطاق الحماية الاجتماعية للعاملين من الفقراء في حالة حدوث صدمات اقتصادية وتغييرات هيكلية؛
- تعزيز التدابير التي تضمن الحصول على الرعاية الطبية والتأمين الصحي والمعاشات التقاعدية؛
- ضمان تدعيم التمكين القانوني لمفهوم المساواة بين الجنسين، وفاء بالالتزامات الواجبة بمقتضى معايير منظمة العمل الدولية، التي تحث بشدة على القضاء على التمييز ضد المرأة، إلى جانب تحقيق تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة، إذ أصبحت المرأة قوة فاعلة رئيسية في جهود الحد من الفقر في المجتمعات الفقيرة.

الركيزة الرابعة: الحقوق التجارية[٢]

تنظر اللجنة على مسألة وجوب حصول الفقراء على حقوقهم باعتبارها أمرا بديهيا، ولا يقتصر ذلك على ما يترتب لهم من حقوق عند عملهم لدى آخرين، بل يشمل الحق في إنشاء أعمال تجارية خاصة بهم. ويعد الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية أمرا لا غنى عنه بالنسبة للناشئين أو الواعدين من أصحاب الأعمال الحرة. ومن الأهمية بمكان أيضا توفير

وسائل الحماية وإتاحة الفرص المتمثلة في إمكانية إبرام العقود وعقد الصفقات وإيجاد رأس المال الاستثماري من خلال طرح الأسهم أو السندات أو غير ذلك من الوسائل، إلى جانب القدرة على احتواء مخاطر التمويل الشخصي من خلال حماية الأصول والمسؤولية المحدودة وانتقال الملكية من جيل لآخر. وقد لا تمثل هذه الحقوق أهمية متساوية بالنسبة لكافة أصحاب الأعمال الحرة، ولكنها أداة فعالة للقضاء على الفقر ودفع عجلة التنمية الاقتصادية. ويجب أن تتاح هذه الحقوق لكافة المشروعات المتوسطة والصغيرة والبالغة الصغر القائمة في بلدان العالم النامي التي يدير الكثير منها نساء وتعمل بها شريحة كبيرة من القوة العاملة. وغالبا ما يمثل نجاح هذا القطاع الاقتصادي أو فشله الفارق بين التقدم الاقتصادي والركود، وبين زيادة الوظائف وانتشار البطالة، وبين إقامة مجتمع يضم المزيد من أصحاب المصلحة أو تعميق أوجه عدم المساواة فيه، وهو ما سيؤدي لإضعاف العقد الاجتماعي القائم بين أفراده. ولا بد لإجراءات التمكين القانوني في هذا المجال أن تحقق ما يلي:

- ضمان الحقوق التجارية الأساسية بما في ذلك الحق في البيع والحصول على مكان للعمل وتوفير مقومات البنية الأساسية والخدمات الضرورية (المأوى والكهرباء والمياه ومرافق الصرف الصحي)؛
- تعزيز نظام حوكمة اقتصادية فعال من شأنه تسهيل إقامة الأعمال التجارية وتشغيلها والوصول إلى الأسواق بتكاليف مناسبة، مع إمكانية إنهاء العمل إذا لزم الأمر؛
- توسيع تعريف مصطلح 'شخص قانوني' ليشمل الشركات ذات المسؤولية القانونية التي تسمح لأصحابها بالفصل بين الأصول التجارية والأصول الشخصية، مما يتيح لهم التعامل مع المخاطر بحكمة؛
- تدعيم الخدمات المالية الشاملة التي توفر لأصحاب الأعمال الحرة في بلدان العالم النامي تلك المقومات التي يأخذها العديد من نظرائهم في أماكن أخرى من العالم باعتبارها مسلمات – وهي الوفورات والائتمان والتأمين والمعاشات التقاعدية وغيرها من أدوات إدارة المخاطر؛
- توسيع إمكانية الحصول على فرص جديدة للأعمال التجارية من خلال البرامج المتخصصة لتعريف أصحاب الأعمال الحرة بالأسواق الجديدة ومساعدتهم على الالتزام بالقواعد والمتطلبات، حيث تدعم هذه الأمور مجتمعة الروابط بين الشركات الكبيرة والصغيرة في كافة مراحل العمل.

الزخم المؤسسي والتنفيذ

لتحقيق النجاح، يجب أن يؤدي التمكين القانوني إلى عملية تغيير منهجية تشمل الإصلاح المؤسسي. وتدعم ركائز التمكين القانوني الأربع بعضها بعضا في إطار جدول أعمال شامل لا باتِّباع نهج تجزيئي. وتقوم المؤسسات والقوانين الفعالة التي توضح الحقوق والالتزامات بمنح الأفراد الثقة اللازمة للتعاون مع الآخرين رغم اعتبارات الوقت وتباعد المسافات، وبذلك يكوِّنون الثروات بصورة مطردة. وتنتقل مكاسب الإنتاجية المتحققة من خلال عملية الإصلاح في أحد المجالات إلى المجالات الأخرى. وترتبط آليات الحماية الاجتماعية وحقوق العمل على نحو وثيق بتهيئة بيئة تنافسية وإنتاجية للأعمال التجارية. ففي إطار التمكين القانوني، تتحقق النتائج الجيدة معا.

ولا غنى عن وجود القيادة السياسية. فالتنفيذ الأمثل لجدول أعمال شامل لا يتحقق عن طريق وزارات منفردة تتنافس على الدعم والاهتمام، بل عن طريق رؤساء ورؤساء وزارة يتعاونون مع وزراء المالية والعدل والعمل. ويستطيع الرؤساء ورؤساء الوزارة، باستخدام سلطاتهم السياسية، المضي بجدول الأعمال إلى الأمام وتحقيق زخم سياسي حيوي. إلا أن شغل المناصب العليا لا يشكل شرطا مسبقا لتولي مهام القيادة بفاعلية. إذ يمكن للمواطنين والمنظمات الشعبية إيجاد زخم ذي قيمة كبيرة لإحداث التغيير عن طريق تثقيف الجمهور وحشد الدعم لمواضيع التمكين القانوني. وتحققت أوجه تحسن عديدة في حياة الفقراء عن طريق الابتكارات الاجتماعية. لذا يجب أن تنتقل عملية التمكين القانوني أيضا من القاعدة إلى القمة.

ويختلف النهج الذي توصي اللجنة باتِّباعه للتمكين القانوني عن النُهج التقليدية للإصلاح القانوني والمؤسسي ولا يتضمن مخططات جاهزة للتنفيذ. فالسياقات الوطنية والمحلية تتباين، وتسفر عن طائفة متنوعة من العقبات وفرص الإصلاح التي يجب أخذها في الحسبان. إلا أنه من المرجح أن يكون للنجاح ملامح مشتركة. وستعمل الائتلافات السياسية الكبيرة، التي تجتذب القادة من كافة قطاعات المجتمع وتكون ملتزمة بتأييد السياسات، على تمهيد الطريق للتمكين القانوني والمساعدة في التغلب على حالات المقاومة والتحول والتأخير. ومن الضروري الوعي بالسياق السياسي والتواؤم معه وإجراء إصلاحات تستند إلى فهم عميق ومشترك للظروف المحلية لكل من الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي. ومن اللازم إيلاء اهتمام مكثف للبعد الجنساني في كافة المجالات الأربعة، وينطبق نفس الشيء على حقوق الشعوب الأصلية وقوانينهم العرفية. ولا يشكل الفقراء موضوعا للتمكين القانوني، بل هم شركاء في وضعه وخروجه لحيز الوجود. وعليهم المشاركة في كافة مراحل الإصلاح وإبداء

رأيهم بشأنها، بما في ذلك رصد النتائج عن كَثب. ويجب أن يقوم الإصلاح على أساس واقع واحتياجات الفقراء. واللجنة مقتنعة بأن فرص النجاح تكون أعظم متى كانت إرادة تحقيق الديمقراطية أشد.

كيفية العمل في الإطار المتعدد الأطراف

رغم أن الحكومة هي الجهة الفاعلة المسؤولة الرئيسية، ''التي تتحمل الواجب الرئيسي'' فيما يتعلق بحقوق الإنسان، فإنه بإمكان الأمم المتحدة والمنظومة العالمية المتعددة الأطراف، في أي عملية من عمليات التمكين القانوني للفقراء، تقديم المساعدة عن طريق توفير الدعم الكامل في هذا الصدد. ويمكن للأوساط الدولية غير الحكومية القيام بنفس الشيء. وبشكل أكثر تحديدا:

- يجب إدراج جدول أعمال التمكين القانوني ضمن الشواغل الرئيسية للوكالات العالمية المتعددة الأطراف كالبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وتؤثر هذه الوكالات، بوسائلها المتميزة، على الكيفية التي تصوغ وتنفذ بها الحكومات القواعد المحددة لأوجه الحماية الاقتصادية والاجتماعية وإتاحة الفرص. كما يجب أن تتغير الإستراتيجيات والنُهج التشغيلية لهذه الوكالات حتى يكون بمقدورها تقديم دعم قوي ومستدام ومنسق لتحقيق التمكين القانوني للفقراء. وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يتولى الريادة وأن يعمل مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة لوضع جدول أعمال متعدد الأطراف ومتسق لأغراض التمكين القانوني؛

- يجب أيضا أن يصبح التمكين القانوني للفقراء إحدى المهام الأساسية للمنظمات السياسية الإقليمية والمصارف الإقليمية والمؤسسات الإقليمية التابعة للأمم المتحدة. وبإمكان هذه المنظمات العمل عن كثب مع القادة الوطنيين بهدف تقديم المساعدة للحكومات المنخرطة في إجراء الإصلاحات، وكذلك ممارسة تأثير معياري على الحكومات الأقل استعدادا للقيام بذلك؛

- يمكن للمجتمع المدني والمنظمات الأهلية المساهمة عن طريق الربط بين الفقراء والمؤسسات السياسية على كل مستوى من المستويات، والدعوة إلى تحقيق تمثيل أفضل للفقراء، وتنظيم الدعم اللازم لبرامج الإصلاح، والعمل بمثابة مراجعين مستقلين لأداء النظام السياسي؛

- يمكن لدوائر الأعمال أن تمهد الطريق للتمكين القانوني من خلال الاستعانة بالاتفاق العالمي للأمم المتحدة، وعن طريق دعم جهود الإصلاح المبذولة على المستويين المحلي والوطني والمشاركة فيها؛
- يمكن للمجموعات الدينية والتقاليد الروحية التي تتبعها الشعوب الأصلية أن تؤدي دورا فريدا وحيويا في تحويل الالتزامات الأخلاقية للتمكين القانوني إلى إجراءات ملموسة؛
- يمكن أيضا لمختلف الرابطات المهنية، بما في ذلك الحقوقيون والمحامون ومسؤولو إدارة الأراضي والمساحون والمخططون الحضريون، أداء دور في جمع المعلومات ونشرها في المجتمعات والشبكات التي ينتمون إليها. ويمكنهم تقديم الدعم السياسي للتمكين القانوني وإصلاح سبل الوصول إلى القضاء، فضلا عن زيادة التمويل لتوفير ما يلزم من خدمات المساعدة القانونية وغيرها من الخدمات.

وينبغي لهذه المبادرات مجتمعة أن تقوم بما يلي:

- توفير دعم متسق للجهود المبذولة من أجل التمكين القانوني في فرادى البلدان؛
- تعزيز توافق آراء سياسي لأغراض التمكين القانوني على الصعيدين الإقليمي والعالمي؛
- إيجاد أدوات جديدة لدعم التمكين القانوني، مثل:
  - o إبرام ''اتفاق عالمي للتمكين القانوني'' يكون بمثابة خطوة أولى لتدوين الحقوق الأساسية ووضع إطار عمل لتحقيقها؛
  - o وضع آليات لتتبع التقدم المحرز على جميع المستويات؛
  - o إنشاء مركز لتبادل المعلومات من أجل تسجيل الخبرات والدروس المستفادة ذات الصلة بالتمكين القانوني وتخزينها ونشرها؛
  - o إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛
  - o وضع مبادرة عالمية لتعزيز المعارف والابتكارات الشعبية.

وإيجازا لما سبق، تحيا الغالبية العظمى من شعوب العالم خارج نطاق القانون. وهذا سبيل للركود على المستويين الوطني والعالمي. والدول التي لا ترى حقيقتها محكوم عليها بالفشل. فعند استبعاد الكثير من الناس من نطاق سيادة القانون، تعجز المجتمعات عن الاستفادة من طاقاتها؛ وتصبح كافة عناصر النظام الاقتصادي – بدءا من الإنتاجية

والوفورات ومرورا بالاستثمارات والأسواق وانتهاء بالتخطيط والابتكار – مجردة من الطاقات الخلاقة والأصول. ويزيد هذا الاستبعاد من صعوبة مهمة الحكومات في الوفاء بالاحتياجات الوطنية، ويُسفر عن ظروف اجتماعية قد تتسبب في حدوث اضطرابات مدنية وتفكك اجتماعي.

ويكمُن علاج الاستبعاد في الإدماج عن طريق التمكين القانوني للفقراء. وهذا أمر مهم على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والأخلاقي. فالبلد الذي له قوانين ومؤسسات لا تقصي الفقراء يستفيد من الإسهامات التي يقدمها جميع سكانه ومن نظام قانوني واجتماعي واقتصادي تحظى فيه كافة قطاعات المجتمع بحق التمثيل ولديها مصالح فيه. وتكون مثل هذه البلدان أقدر على تحقيق التماسك الوطني، كما تزيد فرصتها في تحقيق مكانة لائقة في أسواق التجارة العالمية التنافسية. وستعُمُّ الفائدة على العالم بأكمله كلما زاد عدد البلدان التي تجري الإصلاحات اللازمة لتمكين الفقراء. وستساعد هذه المبادرات على الحد من الضغوط الناجمة عن نزوح اللاجئين والتخلف والمجاعة والإهمال البيئي وحالات الطوارئ الصحية والصراع. وفي عالم قائم على الاعتماد المتبادل، سنتمكن من تحقيق المزيد من الإنجازات إذا كان بمقدور جيراننا الاعتماد على وسائل الحماية المتوافرة في ظل القانون مع الوفاء بمسؤولياتهم في إطاره على حد سواء.

ورغم كل ذلك، يتسم عصرنا بتغيرات هائلة، لا تقتصر على النظام الاقتصادي بل تشمل أيضا ظهور حيز إنشاء نطاق عالمي عام. ويجري عدد لا يعد ولا يحصى من المعاملات التي لا يمكن السيطرة عليها بين الدول، وتتراوح ما بين ما هو ظاهر للعيان وما يكاد يكون خفيا، وما بين الضار والنافع. ومنها ما يستلزم المنع، ومنها ما يستلزم المراقبة، ومنها ما يستلزم التيسير والتشجيع. إلا أن مؤسساتنا العالمية، كما هو الحال على المستوى الوطني، ما زالت عاجزة عن رؤية الكثير من الحقائق، ومجهزة للتعامل مع الماضي لا مع الحاضر، مما يعوق محاولاتنا للتصدي لكل مشكلة جديدة من المشاكل التي نواجهها. ومن يمكنه إنكار أننا جميعا نتشارك في مسؤولية الحماية: وهي مسؤولية نحن أبعد ما يكون عن الوفاء بها؟ وسواء كان الأمر يتعلق بتغير المناخ أو التجارة أو الهجرة أو الأمن، سيتوقع العالم إرساء قواعد عادلة للقرن الحادي والعشرين، أي قواعد توفر الحماية والفرص للجميع وفقا للالتزامات المشتركة في مجال حقوق الإنسان.

حان وقت تحديث جدول أعمال مكافحة الفقر

لقد حان وقت تحديث جدول أعمال مكافحة الفقر الذي يستهدف إدماج الغالبية العظمى من سكان العالم في نظم الحقوق والالتزامات التي أظهرت قدرتها على تحقيق

الازدهار طيلة الأعوام الستين الماضية. وتقع مسؤولية توسيع دائرة الفرص وتوسيع نطاق الحماية على عاتق القادة الوطنيين والعالميين وعلى عاتقنا جميعا – وذلك ليس من خلال محاكاة المسار الذي اتخذته البلدان الغنية بل بالبحث عن الوسائل التي من شأنها تمكين كل بلد من رسم طريقه بنفسه. وعلى الرغم من اختلاف الوسائل، يظل الهدف واحدا، وهو تمكين الفقراء وتزويدهم بالقدرة على تحقيق النجاح سواء كأفراد أو مساهمين في تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لمجتمعاتهم. فمن شأن المزيد من التراخي والتأخير وأد الكثير من المواهب البشرية في مهدها، وإتعاس حياة الآخرين.

ولا يمكن طي صفحة الفقر من تاريخ العالم عن طريق التمكين القانوني فحسب، إلا أنه يصعب تصور تحقيق ذلك بدون هذا التمكين. ويعترف التمكين القانوني للفقراء بمدى تعقد المجتمع والطاقات الثمينة التي يملكها الفقراء. فبإطلاق العنان لطاقاتهم وإبداعهم، سنستطيع إيجاد عالم أفضل أكثر ازدهارا وعدالة وإنسانية. وقد حان الوقت للاتحاد من أجل دعم هذه المهمة الحيوية والكفيلة بإحداث التغيير.